

ملخص وقائع ورشة العمل حول
"تأثير اتفاقيات الشراكة العربية- الأوروبية على
مستقبل التكتلات الإقليمية العربية"
(الكويت: 23-24 يناير 2001)

عرض: ناجي التوني

ملخص وقائع ورشة العمل حول
"تأثير إتفاقيات الشراكة العربية- الأوروبية على
مستقبل التكتلات الإقليمية العربية"
(الكويت: 23-24 يناير 2001)

عرض: ناجي التوني*

لعل من أبرز أحداث العقد الحالي على المستوى الاقتصادي العربي هو ما شهدته من تقدم نحو التوصل إلى إتفاقيات شراكة بين عدد من الدول العربية والاتحاد الأوروبي، في حين تم حتى الآن توقيع خمس إتفاقيات شراكة مع تونس والمغرب والأردن وفلسطين ومصر، وهناك أيضاً ثلاثة إتفاقيات أخرى في طور المفاوضات مع كل من سوريا ولبنان والجزائر، إضافة إلى الحوار الدائر بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاتحاد الأوروبي.

تنظر العديد من الدول العربية إلى تلك الإتفاقيات على أنها مدخل حقيقي وجاد لإحداث تغيير نوعي في مستوى التعاون العربي الأوروبي ليس فقط في المجالات الاقتصادية والتجارية (إنشاء مناطق التجارة الحرة "التفضيلية") بل يتعداه إلى معالجة قضايا أخرى صعبة، على غرار تحفيز الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الدول العربية، مشكلة الديون الخارجية العربية، دعم وتحفيز جهود التنمية الاقتصادية العربية وقضايا نقل التكنولوجيا، توفير المساندة اللازمة لقضايا السلام في الشرق الأوسط والقضايا الأمنية وهجرة العمالة العربية إلى أوروبا.

ولكي تكون الشراكة العربية- الأوروبية تعاوناً حقيقياً ومثمراً ذو فاعلية، فقد أكد العديد من المفكرين العرب على ضرورة أن تكون تلك الشراكة شاملة غير جزئية، وتتناول مختلف القضايا الاقتصادية وغير الاقتصادية. وقد أظهرت الإتفاقيات المبرمة حتى الآن أن هناك موضوعات هامة قد استبعدت من تلك الإتفاقيات، نذكر منها على سبيل المثال، عملية السلام في الشرق الأوسط ورغبة الدول العربية في تجسيد الرغبة الأوروبية في زيادة دعم عملية السلام وعدم الاكتفاء بمجرد التصريحات الرسمية في الرغبة بأن يكون لها دور سياسي واقتصادي أكبر دون تعزيزه بالفعل. والمثل المهم الآخر هو السلع الزراعية، فعلى الرغم من الأهمية الخاصة التي يحتلها القطاع الزراعي في الوطن العربي، يصر الاتحاد الأوروبي على استبعاد تحرير التجارة في السلع الزراعية، وهو أمر غير مقبول. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تفوق إتفاقية الأردن على إتفاقيتي تونس والمغرب في هذا المجال رغم أن إتفاقية الأردن مازالت دون المستوى المطلوب.

* منسق ورشة العمل وعضو في الهيئة العلمية للمعهد العربي للتخطيط.

خلاصة القول أن على الدول العربية اختبار مصداقية الاتحاد الأوروبي في تطوير الشراكة العربية- الأوروبية من ثنائية إلى جماعية، وقد يتأتى ذلك من خلال التكتلات العربية الإقليمية ومن خلال منطقة التجارة العربية الحرة، وهي بمجموعها تشكل حقيقياً لأوروبا للتعامل مع العرب على أساس جماعي وإيجاد الحلول التي تسمح بذلك، وصولاً إلى شراكة ذات أبعاد متعددة ومتنوعة، تشمل التبادل التجاري والاستثمارات والتدفقات المالية ومشاكل العملة العربية. وبناء عليه، فقد استهدفت ورشة العمل:

- (1) تقييم أداء تجارب التعاون العربي، من خلال دراسة وتحليل العلاقات التجارية والاقتصادية العربية- العربية في داخل كل من التكتلات الإقليمية العربية الحالية، بحيث يتم تقييم أداء هذه التكتلات من مختلف الجوانب مثل انتقال رؤوس الأموال والعمالة.
- (2) تقييم فرص توسيع وتعميق مستوى التعاون العربي التجاري والاقتصادي من خلال قيام منطقة التجارة العربية الحرة.
- (3) تقييم الآثار الكامنة لاتفاقيات الشراكة العربية- الأوروبية على إقتصاديات الدول الموقعة على تلك الاتفاقيات أو المتوقع توقيعها عليها، من حيث المحتوى الاقتصادي والتجاري لكل منها ومقارنة بعضها ببعض الآخر وتحليل مبررات الاختلاف في ما بينها.
- (4) تحديد إمكانات التكامل أو التنافس بين التعاون العربي- العربي من ناحية والعربي- الأوروبي من ناحية أخرى. أي التعرف بشكل أكثر دقة على مواطن التنافس والتكامل بين التكتلات الإقليمية العربية واتفاقيات الشراكة، من حيث كونها متنافسة أم مكملة لبعضها البعض، بحيث يشمل ذلك كافة جوانب الاتفاقيات، من حيث تجارة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الأموال والعمالة.
- (5) تحديد الاستراتيجيات المستقبلية والسياسات التي يمكن توظيفها من قبل التكتلات العربية، من أجل تعزيز علاقتها بالاتحاد الأوروبي وجعلها مكملتها أكثر منها منافسة.

لقد ناقشت الورشة سبعة أوراق قام بإعدادها خبراء وباحثون متخصصون في مجالات المالية العامة والسياسات الضريبية من البلدان العربية المختلفة. وفيما يلي نبذة عن الأوراق المقدمة في الورشة، مع التركيز على النقاط الهامة التي تناولتها تلك الأوراق. وسوف يتم استعراض هذه الأوراق وفقاً لعرضها في برنامج الورشة.

كانت الورقة الأولى من إعداد **خزامي الجندي من مصرف سورية المركزي**، بعنوان **"دراسة وتحليل المحتوى الاقتصادي لاتفاقيات الشراكة العربية- الأوروبية وإجراء مقارنة كمية بينها مع تحليل مبررات اختلاف بعضها عن بعض"**.

وقد أظهرت الورقة أن الاتحاد الأوروبي وقع اتفاقات شراكة مع بعض دول شرق وجنوب المتوسط، كما وقع اتفاقاً انتقالياً مع منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، ودخلت الاتفاقات مع كل من تونس والمغرب والأردن والسلطة الفلسطينية، وانتهت المفاوضات مع مصر، كما لا زالت المفاوضات جارية مع كل من سورية ولبنان والجزائر، وسواء كان مؤتمر برشلونة الذي عقد في عام 1995 نقطة تحول تاريخية أم عملية متابعة للحوار العربي الأوروبي السابق، فإن هذا الحدث لا يمكن تجاهله، وبالتالي فإن عملية استمراره تتوقف على مدى الإنجاز الجدي للأهداف المتعددة التي تنشدها الأطراف المعنية. فقبل مؤتمر برشلونة كانت العلاقات العربية الأوروبية تستند إلى عوامل اقتصادية من خلال مجموعة من الاتفاقات الثنائية، غير أنها تتصف الآن ببعيدٍ أوسع لتشمل

برامج وأهدافاً سياسية وثقافية واجتماعية إلى جانب الأهداف الاقتصادية المنشودة دائماً. ونظراً لأهمية الوضع الجديد في العلاقات العربية الأوروبية، فقد توجب البحث في المضمون الاقتصادي لاتفاقات الشراكة العربية الأوروبية، وإظهار الاختلافات بين الاتفاقيات الثلاث الداخلة حيز التنفيذ، ثم الإشارة إلى مستقبل التعاون الاقتصادي العربي-العربي، والعربي-الأوروبي. وقد خلصت الباحثة إلى ما يلي:

- أن العلاقات بين دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطة تركز على مبدأ تحرير التجارة وانفتاح السوق رغم تناقض طبيعتها الاقتصادية (دول متقدمة ودول متفوتة جداً في درجة النمو الاقتصادي) وهذا يجسد طبعاً تطبيقاً اقتصادياً جديداً للفكر التكاملية الاقتصادي في المنطقة.

- إختلاف الاستراتيجية المتوسطة الحديثة للاتحاد الأوروبي عن مثيلاتها السابقة، من حيث التأكيد على إطار العمل متعدد الأطراف في المنطقة وعلى البعد الإقليمي من أجل دمج إقتصاديات المنطقة، إضافة إلى تغطية أشمل للقضايا غير التجارية.

- ربط الدعم المالي بالشروط السياسية (مبدأ الديمقراطية) وبمشاورات حول السياسات الاقتصادية وحسن أداء الإدارة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي وفق مبادئ اقتصاد السوق وتحديث البنى الاقتصادية والاجتماعية.

- زيادة الأعباء المترتبة على حكومات الدول العربية والآثار السلبية على النشاط الاقتصادي نظراً للخصائص التي تتميز بها إقتصاديات هذه الدول (ضيق القاعدة الإنتاجية، إعتدال النظم التجارية الحمائية ..) وتتمثل الآثار السلبية في انخفاض الموارد الضريبية نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية على ما يعادل 50% من تجارتها المرتبطة بالاتحاد الأوروبي، وتفاوت المنافسة بين الصناعات العربية والصناعات الأوروبية.

- بالرغم من تقارب مضمون الاتفاقيات الثلاث الموقعة بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة من الدول المتوسطة (تونس، المغرب، الأردن) نظراً للصيغة النمطية التي تركز إليها، إلا أنها اختلفت في بعض تفصيلاتها وفقاً لظروف الدولة الموقعة على الاتفاقية أو لطبيعتها الاقتصادية المرتبطة باختلاف درجة التنمية الاقتصادية والصناعية في كل منها.

أما الورقة الثانية فقد كانت من إعداد حسين البوغانمي ولقمان زعبيط وعمر الجابري من جامعة السلطان قابوس بسطنة عُمان، بعنوان "دراسة الشراكة بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي وتأثيرها على القطاع الزراعي".

وقد أشار الباحثون إلى أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دخلت إلى منظمة التجارة العالمية للتجارة وهي لم تستكمل بعد الاتحاد الجمركي في ما بينها. وبدأت في عقد اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي ولازال الاتحاد الجمركي عتبة أمام استكمال هذه الاتفاقيات. والسؤال المطروح هو: ما هي الآثار المرتقبة للشراكة الأوروبية - الخليجية في ضوء قيام اتحاد جمركي؟ لقد كان السعي حثيثاً من الطرفين لتثبيت العلاقات القائمة بينهما. ويعتبر تحرير التجارة هدفاً بارزاً خاصة من جانب دول المجلس التي تأمل في خفض الضرائب على صادراتها البترولية إلى دول الاتحاد الأوروبي وذلك لسد العجز في ميزانها التجاري. وتكتسب الزراعة والأغذية بعداً مهماً حيث يزداد الاعتماد على السوق الأوروبية كمصدر للواردات كما هو الحال بالنسبة لغالبية الدول العربية. وعلى هذا الأساس فإن الدخول في شراكة خليجية - أوروبية سوف يكون له أثر كبير على الهيكل التجاري لدول مجلس التعاون. وبالنظر للتحويلات الناتجة عن الاتفاقية الزراعية

في المنظمة العالمية للتجارة فإن من المتوقع إرتفاع تكلفة المنتجين الأوروبيين نتيجة خفض الدعم بمعدل سنوي قدره 33% وبالتالي إرتفاع فاتورة الغذاء لدول المجلس. وقد قدرت نسب إرتفاع كلفة الواردات لكل من الألبان واللحوم بـ 41% و 24% على الترتيب. وعلى هذا الأساس فإن دول المجلس مطالبة باتباع مبدأ الميزة النسبية والتعجيل بإقامة السوق الموحدة للاستفادة من الإعفاءات التي تمنحها الاتفاقية للتكتلات الاقتصادية التكاملية.

وقد بين الباحثون أن للشراكة تأثير سلبي طفيف على القطاع الزراعي في دول المجلس التعاون لدول الخليج العربية يقدر بـ 177 مليون دولار أي ما يقارب 0.07% من الناتج الداخلي الخام، وذلك نتيجة للمرونة العالية نسبياً لبعض الواردات الزراعية، لكن هذه النتائج لا تأخذ بعين الاعتبار الفوائد التي قد تنتج من جراء التأثيرات الحيوية المتغيرة على المدى الطويل والتي تؤثر إيجابياً على نمو القطاع الزراعي والغذائي وتحسن استغلال الموارد في دول المجلس.

أما الورقة الثالثة فقد كانت من إعداد نهال المغربي من المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بعنوان "دراسة تحليلية لقواعد المنشأ في إتفاقيات المشاركة الأوروبية- العربية: الآثار المتوقعة على منطقة التجارة العربية الحرة". وقد تضمنت الورقة عدداً من العناصر التحليلية لآثار تطبيق قواعد المنشأ على الصناعات العربية، خصوصاً في مجال صناعات الغزل والنسيج لثلاث دول عربية هي مصر وتونس والمغرب.

إستعرضت الورقة مفهوم قواعد المنشأ وطرق قياسها والآثار الاقتصادية المتوقعة من تطبيقها، كما تناولت تحليلاً نقدياً لقواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية من ناحية وتلك الموجودة في اتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية الحرة من ناحية أخرى، ومدى انعكاس الأولى على تعظيم استفادة الدول العربية من منطقة التجارة العربية الحرة. وقدمت الورقة تحليلاً عن تأثير قواعد المنشأ الخاصة بمنتجات الغزل والنسيج الواردة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع كل من مصر وتونس والمغرب على تعظيم التجارة المتوقعة بين هذه الدول في مجال هذه الصناعة، بحيث تكون نواة للتعاون المرتقب بين الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة العربية الحرة.

وقد أكدت الباحثة على أن التراكم متعدد الأطراف يؤدي بصفة عامة، إلى زيادة إستفادة الدول العربية من قواعد المنشأ المتضمنة في إتفاقيات المشاركة الأوروبية مع الدول العربية ومن تلك المنصوص عليها في إتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة. حيث يؤدي السماح بالتراكم متعدد الأطراف بين الدول العربية إلى زيادة قدرة منتجاتها على اكتساب المنشأ بشكل أكثر كفاءة دون أن يؤدي هذا إلى زيادة تكلفة الإنتاج. وبدراسة تجارب الدول الأخرى في هذا المجال تبين أن دول الاتحاد الأوروبي قد وقعت اتفاقية مشاركة مع دول EFTA، إلا أن الدول الموقعة على هذه الاتفاقية لم تستطع تعظيم الفائدة المرجوة من إقامة منطقة التجارة الحرة في ما بينها نظراً لتطبيق مجموعات مختلفة من قواعد المنشأ، حيث تطبق دول EFTA قواعد منشأ خاصة بها تختلف عن تلك المستخدمة في الاتحاد الأوروبي، كما تختلف أيضاً عن تلك الموجودة في إتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد ودول EFTA. وعليه فإنه بمقدور هذه الدول إستخدام المواد الخام المنتجة فيها بدرجة الحرية التي كان من المفروض أن توفرها لها هذه الإتفاقيات. وقد تم حل هذه المشكلة في يناير من عام 1997 عن طريق تطبيق التراكم الأوروبي الكلي Pan-European Cummulation وبمقتضى هذه الاتفاقية تطبق نفس قواعد المنشأ على كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول EFTA ودول أوروبا الشرقية. ومن ثم تتمتع المواد الخام المنتجة في هذه الدول بالحرية التامة في الحركة في ما بينها وتعامل منتجات هذه الدول معاملة المنتجات المحلية تماماً. وعليه فقد خرجت الورقة بنتيجة مفادها أن تعظيم الاستفادة من منطقة التجارة العربية الحرة يتطلب إتخاذ الإجراءات التالية:

* توحيد وتنسيق قواعد المنشأ المتضمنة في اتفاقية التجارة العربية الحرة مع تلك المتضمنة في اتفاقية المشاركة الثنائية مع الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف:

- تخفيض تكلفة تطبيق قواعد المنشأ بصفة عامة، خاصة إذا كان هناك أكثر من مجموعة من قواعد المنشأ في حالة الانضمام لأكثر من منطقة تجارة حرة.
 - منع تضارب قواعد المنشأ المختلفة التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة تطبيق هذه القواعد كما سبق ذكره، ناهيك عما يسببه هذا التضارب من صعوبة قيام المنشآت المختلفة بالتصدير مما يجعل إنتاجها مقتصرًا على تلبية حاجة السوق المحلي فقط.
 - تعظيم الفائدة من ميزة التراكم الذي يستهدف في الأساس تخفيض الآثار السلبية لقواعد المنشأ الصارمة التي تقرضها اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الأوروبي.
- * الوصول التدريجي إلى التراكم الكامل بين كافة الدول العربية الموقعة على اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبي، حيث أن التراكم الكامل يسمح بحساب العمليات التصنيعية المختلفة التي تتم في كافة الدول في حين أن التراكم متعدد الأطراف يشترط إجراء كافة العمليات الإنتاجية اللازمة لاكتساب المنشأ في دولة واحدة، ما عدا ذلك فإن هذه العمليات لا تدخل في حساب قواعد المنشأ التراكمية. بمعنى أنه في ظل التراكم متعدد الأطراف لا بد من استكمال كافة الشروط التي تمكن من اكتساب المنشأ في الدولة المنتجة للمدخلات حتى يسمح بتطبيق التراكم متعدد الأطراف.
- * أن تسمح اتفاقيات المشاركة الأوروبية باسترداد الرسوم الجمركية على الخامات المستوردة (رسوم الدروبك) إذا ما تم الإنتاج للسوق المحلي أو للتصدير للدول العربية.
- * التنسيق بين القوانين والإجراءات المؤثرة على صناعة الغزل والنسيج في الدول الثلاث، من حيث المعاملة الضريبية والجمركية وما شابه ذلك.
- * تحسين طرق النقل والمواصلات بين هذه الدول مما يسهل من إجراءات نقل المنتجات ويخفض من تكلفته، وإحياء فكرة إنشاء خطوط سكك حديدية في ما بينها.
- * كما يمكن رسم سياسات لتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر لزيادة الاستثمارات في هذه الصناعة في الدول الثلاث، وذلك للاستفادة من وفورات الحجم ومن كبر حجم السوق التي تضم الدول العربية الثلاث ودول الاتحاد الأوروبي.

أما الورقة الرابعة فقد كانت من إعداد ناجي التوني من المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بعنوان "اتفاقيات الشراكة العربية- الأوروبية: كيفية تعظيم الثمار المتوقعة".

وقد بينت الورقة أنه مع توقيع اتفاقيات الشراكة العربية-الأوروبية، إلترم العديد من الدول العربية بإجراء الإصلاحات والتكيف الهيكلي في اقتصاداتها خلال السنوات العشر القادمة حتى تستطيع الدخول في منطقة تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2010. ومن الواضح أن ثمار الشراكة العربية-الأوروبية قد تكون عظيمة، إلا أن حدوثها غير مؤكد ومرهون بتوفر عدد من العناصر الهامة. كما أن هذه الثمار لن تجنى إلا في وقت متأخر نسبياً، مما يعني تحمل الدول العربية للآثار السلبية لفترة طويلة. ويمكن تلخيص تلك العناصر في الإسراع بإجراء الإصلاح الاقتصادي المطلوب، ضمان استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، خلق المناخ المناسب لمنع تدفق الاستثمارات للخارج وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتحول من سياسة إحلال الاستيراد إلى سياسة التوسع في التصدير. ومن ناحية أخرى، فإن على الدول العربية الأطراف في اتفاقيات الشراكة الاستفادة قدر الإمكان من العون المالي والتقني الأوروبي الذي أكدت عليه إتفاقية برشلونة، خصوصاً في ما يتعلق بنقل التقنيات الحديثة وتنويع قاعدتها الإنتاجية.

كما أوضح الباحث أنه بالرغم من أن اتفاقيات الشراكة قد تمثل فرصة حقيقية لتحفيز عملية التنمية الاقتصادية وتدعيمها، إلا أن تلك الاتفاقيات لم تعط حلولاً للمشاكل الاجتماعية والسياسية الملحة. فالاتفاقيات بشكلها الحالي تحتوي على تناقض واضح من جراء عدم حرية

تنقل العمالة وتحديد نفاذ السلع العربية الزراعية والمنسوجات والبتروكيماويات. هذا بالإضافة إلى أن الاتفاقيات لم تتناول مسيرة السلام في المنطقة والدور الأوروبي فيها.

ومن أجل ضمان جني ثمار الشراكة فقد حدد الباحث خطوات إستراتيجية يجب على الأقطار العربية القيام بها من أجل تعظيم الاستفادة المتوقعة من تلك الاتفاقيات، وهي باختصار:

- تسريع تنفيذ عناصر الاتفاقية والخطوات المساندة والمحفزة لها خلال الفترة الانتقالية.
- تعزيز البعد الإقليمي لتحرير التجارة وتقوية التكامل الاقتصادي والتجاري العربي.
- تحفيز إستجابة موجبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية.
- الإسراع في عمليات التكيف وإصلاح الهيكل الاقتصادي في الأقطار العربية
- الاستغلال الأمثل للعون المالي والتقني الأوروبي.
- تحسين درجة النفاذ للأسواق الأوروبية وتوسيع الاتفاقيات لتشمل كافة منتجات القطاع الزراعي والمنسوجات والبتروكيماويات.

وقد أكد الباحث على أهمية ملاحظة تتابعية هذه الخطوات، حيث أنه لا بد أولاً من تنفيذ الإصلاح الهيكلي والاقتصادي المطلوب قبل البدء بتحرير التجارة مع بقية بلدان العالم وثانياً، على الأقطار العربية الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية وزيادة التبادل التجاري البيئي منعاً لحدوث ظاهرتي المركز والأطراف للتجارة والانحراف التجاري.

وفي الورقة الخامسة التي أعدها عبدالقادر العلياني من جامعة محمد الأول في الجمهورية المغربية، بعنوان "الشراكة الأورو- مغاربية الثنائية ومستقبل اتحاد المغرب العربي (النموذج المغربي)"، أكد الباحث على أن دور المبادر الاتحاد الأوروبي في وضع الإطار المؤسسي لمختلف الاتفاقيات الاقتصادية الأورو- مغاربية لم يكن من باب الصدفة، بل هو عمل تمليه مصلحة دول منطقة البحر الأبيض المتوسط. بيد أنه إذا كان البعد الاقتصادي لهذه المصلحة يظل غالباً، إلا أن البعد السياسي بدأ يأخذ حظه خلال العقد الأخير للقرن العشرين. وقد برز هذا الأمر جلياً في مؤتمر برشلونة الذي نظمه الاتحاد الأوروبي في سنة 1995، حيث أراد المعنيون في الاتحاد توضيح مستجدات سياستهم المتوسطة، التي تركز أساساً على العمل على تحقيق الاستقرار والأمن لصالح صفتي المتوسط، وذلك بالدفع بتنمية المنطقة اقتصادياً، اجتماعياً، سياسياً وثقافياً. ويقترح الاتحاد لهذا الغرض دخول دول صفة جنوب - شرق المتوسط في شراكة اقتصادية مع أوروبا، شراكة تتمحور حول إنشاء منطقة تبادل حر في أفق 2010.

وتبعاً لذلك فإن الاتحاد الأوروبي سيكون المستفيد الأكبر من مزايا ومنافع الشراكة الأورو - مغاربية الثنائية. فسياسياً، سيصبح الاتحاد الأوروبي في وضع يسمح له بأن يكون على اطلاع وعلم بما قد يجري من أحداث سياسية في المنطقة المغربية، من المحتمل أن تكون لها انعكاسات غير محمودة على استقراره وأمنه. ومن ثم إمكانية التدخل، إذا ما اقتضى الأمر لمعالجتها بالتعاون مع الدول المعنية، أو على الأقل اتخاذ الإجراءات المناسبة للوقاية منها. وإقتصادياً ستسمح الشراكة للاتحاد: من ناحية، العمل على تعزيز استقراره وأمنه من خلال مساعدة البلدان المغربية وتقنياً على تأهيل اقتصادياتها بهدف تحقيق نمو اقتصادي يسمح بالتخفيف من التوتر الاجتماعي والسياسي، ومن عدم الاستقرار والأمن، خاصة بالمنطقة الجنوبية. ومن ناحية ثانية، فتح المجال واسعاً أمام الاستثمارات الأوروبية، بحيث تلغى كل العراقيل التي كانت تحد من تدفقها. وتجارياً، ستسمح الشراكة الأورو- مغاربية الثنائية للاتحاد، بالتزود بما يحتاجه من منتجات مغاربية ذات نوعية عالية وبثمن منخفض، وحسب متغيرات الطلب في السوق الأوروبي، وذلك بالعمل على وضع البلدان المغربية الثلاث في حالة تنافس بسبب ارتفاع درجة التنافسية في السوق. كما ستسمح بتوسيع أسواق البلدان المغربية وفتحها أمام دخول منتوجاته المتنوعة والوافرة.

وفي المقابل فإن سيكون للشراكة الأورو- المغربية الثنائية تأثير ضعيف على مسار إقتصاديات البلدان المغربية الثلاث، ومن ثم على مستقبل بناء وحدة المغرب العربي. ذلك أن تسابق هذه البلدان على إنتاج وتسويق منتجات متشابهة تستجيب لمطالبات السوق الأوروبية ستؤدي لا محالة إلى تهميش، وبالتالي إضعاف القطاعات الاستراتيجية المتمثلة في زراعة متطلبات الاكتفاء الذاتي الغذائي وصناعة وسائل الإنتاج. وهذا من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تآكل وإضعاف أسس الاندماج والتكامل الاقتصادي، إذا لم تتخذ إجراءات إنتقادية خلال الفترة الانتقالية نحو 2010، خاصة في ما يتعلق بإنشاء منطقة تبادل حرة مغربية.

أما الورقة السادسة التي أعدها إسماعيل شعباني من المعهد الوطني للتجارة في الجزائر، فقد كانت بعنوان "إمكانية تكثف دول المغرب العربي لمواجهة التكتل الأوروبي في مجال إنتاج وتسويق المنتجات الفلاحية".

أشار الباحث إلى أن التكتلات الإقليمية والجهوية أصبحت تشكل عنصرا هاما في التحولات الاقتصادية العالمية، وأن التكتل الأوروبي (الوحدة الأوروبية) يعتبر من أهم هذه التكتلات في العالم، ولقربه من العالم العربي فإن الشراكة العربية الأوروبية أصبحت تمثل عاملا أساسيا في الإقتصاديات العربية، ومؤثرا هاما على التكتلات الإقليمية العربية. وبسبب أهمية القطاع الزراعي فإن الشراكة الأوروبية المغربية في هذا المجال ستؤثر حتما على مستقبل الشراكة بين الدول المغربية. فيحكم التطور الحاصل في دول الوحدة الأوروبية والتأخر في الدول المغربية، فإن أي شراكة ستؤدي إلى تنافس غير متواز بين الكتلتين قد يضعف القدرات الاقتصادية في الدول المغربية ويزيد من حدة الهوة بين العرض والطلب ويؤدي بالتالي إلى خلل في تحقيق الاكتفاء الذاتي، مما يسمح للمنتجات الأوروبية إلى التوغل في الأسواق المغربية بدون منافس.

وأوضح الباحث أن الصراع القائم بين الدول القوية إقتصاديا (الولايات المتحدة من جهة و دول الوحدة الأوروبية من جهة أخرى) فيما يخص إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، قد انخفض نسبيا باجتماع مراكز للمنظمة العالمية للتجارة (WTO) بعد أن كان محتتماً في جولة أورجواي (الجات)، إذ خلص الاجتماع إلى إبقاء الدعم والحماية لمنتجاتها الزراعية لمدة 6 سنوات أخرى، مما سيزيد من حدة المنافسة الاقتصادية على الأسواق العالمية، أسواق الدول المتخلفة أو بالأحرى المحتاجة للمواد الغذائية والزراعية .

و أمام هذه الاتفاقيات الجديدة فإنه من الصعب جدا إن لم يكن من المستحيل على الدول المتخلفة (ومنها دول المغرب العربي) اقتحام هذا الصراع، فهي غير قادرة على إنتاج ما يكفي لاستهلاكها المحلي، فكيف يمكن لها أن تصدر؟

كما أن الصراع القائم بين القطاع الزراعي للدول الأوروبية ومثله في دول المغرب العربي هو ليس في صالح الدول المغربية لعدم توازن القوى بين المجموعتين، فمجموعة الدول الأوروبية أصبح همها الأساسي هو كيفية تصريف منتجاتها الزراعية، بينما مجموعة الدول المغربية تستورد معظم استهلاكها المحلي من هذه المنتجات.

أمام هذا الوضع غير المتوازن فإنه يصعب على الدول المغربية بناء وحدة على شكل تكتل لمواجهة الأسواق الأوروبية لأنها ستكون ببساطة في موقف ضعيف .

و حتى لو أصبحت العولمة و التكتلات الاقتصادية سمة ضرورية بل و حتمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فإن من الصعب جدا الحديث في هذا الظرف عن تنافس بين المنتجات

الزراعية المغربية والأوروبية. كما لا يمكن ارتباط دول المغرب بأوروبا لأن الشراكة ستدفع الدول المغربية إلى فتح أسواقها للمنتجات الأوروبية، مما يزيد من تقليل فرص نجاح بناء وحدة مغربية.

وقد عبر الكاتب عن اعتقاده بقدرة الدول المغربية على تخطي هذه الصعاب إذ ما استغلت كل قدراتها الإنتاجية، إذ أنه بالرغم من قلة المساحة الصالحة للزراعة في دول المغرب العربي، إلا أن تنوع المناخ يساعد هذه الدول على إنتاج مزروعات متنوعة و في مختلف أوقات السنة. كما تملك دول المغرب العربي (خاصة الجزائر) مياهاً جوفية بكميات معتبرة، إن أحسن استخداماً يمكن أن تحقق إنتاجاً وافراً بإمكانه أن يقلل من التبعية الغذائية لهذه الدول. كما تحتوي على أيدٍ عاملة كافية لأن تجعلها من أكبر الدول المنتجة للغذاء في المنطقة. إلا أن دور الدولة يبقى ضرورياً جداً في الوقوف إلى جانب المنتجين و مساعدتهم في عملية الإنتاج.

أكد الباحث في هذا الصدد، أن تجارب العديد من دول العالم، قد أظهرت بأن تحرير المستثمرين من التسيير المركزي البيروقراطي لا يمكن فصله عن ضرورة تدخل الدولة لحماية المنتجين من المنافسة، وذلك بواسطة المساعدات في مجالي الإنتاج والتسويق، لأن الدولة هي التي تضع استراتيجيات التنمية، فمساعدة المنتجين وتوجيههم في نفس الاتجاه ضروري لتحقيق التوازن الاقتصادي في البلد.

أما الورقة السابعة فقد أعدها أحمد تغيان من البنك الأهلي المصري، بعنوان "اتفاقيات المشاركة العربية- الأوروبية- الفرص والتحديات".

أشارت هذه الورقة إلى أنه على الرغم من حقيقة العلاقات التقليدية المتينة لبلدان أوروبا (سياسية وإقتصادية وإجتماعية) مع بلدان جنوبي البحر المتوسط، إلا أن المحاولة الرسمية الأولى لإقامة علاقات مؤسسية بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوبي المتوسط قد جاءت في أوائل الستينات من القرن المنصرم، إذ تم توقيع عدد من اتفاقيات التجارة مع معظم دول المنطقة. وانصبت هذه الاتفاقيات على العلاقات التجارية بشكل أساسي، وكانت محددة المدة ولم تشمل على أهداف إقليمية محددة.

وخلال النصف الثاني من السبعينات من القرن العشرين قام الاتحاد الأوروبي بمبادرة ثانية، من خلال استراتيجية أكثر شمولاً للمنطقة بأسرها، استهدفت إقامة منطقة حرة بين الاتحاد ودول جنوبي المتوسط، كما استهدفت اتخاذ تدابير فعالة في مجالات لا ترتبط بالتجارة، مثل الجوانب الاجتماعية. وخلال الفترة من 1975-1977 تم توقيع اتفاقيات تعاون جديدة غير محددة المدة سمحت بدخول السلع المصنعة في أغلب دول جنوبي المتوسط إلى السوق الأوروبية بدون رسوم جمركية، كما منحت تقضيات جمركية محدودة للصادرات الزراعية لتلك الدول. كما تكفلت الاتفاقيات بتقديم مساعدات مالية خلال الفترة 1978-1991 من خلال تعهد الاتحاد الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي بتوفير 3.3 مليارات وحدة نقد أوروبية.

ويعد مؤتمر برشلونة الذي عقد في عام 1995 بمثابة نقطة تحول في العلاقات المستقبلية بين أوروبا ودول المتوسط، ولعل المغزى الأكثر أهمية لهذا المؤتمر هو أنه الأول من نوعه الذي يجمع جميع الأطراف المتوسطة المعنية بالشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي. وهذا في حد ذاته يمثل خطوة متقدمة بالانتقال من الاتفاقيات الثنائية للشراكة إلي الحوار الجماعي حول المسائل السياسية والاقتصادية .

وقد تم تحديد برنامج عمل إقتصادي يهدف إلى الوصول إلى ترجمة عملية للمشاركة، عن طريق توفير التدابير الإقليمية والمتعددة الأطراف لتكوين منطقة تجارة حرة تجمع بين الأطراف المشاركة في المؤتمر بحلول عام 2010، مع الالتزام باتفاقات منظمة التجارة العالمية. كما حدد البرنامج وسائل التعاون في مجال الاستثمار والصناعة والزراعة والمواصلات والطاقة والسياحة والبيئة والمياه والعلوم ونقل التكنولوجيا.

من خلال الأوراق المقدمة لهذه الورشة واستناداً إلى المناقشات التي دارت حولها يمكن استخلاص بعض النقاط الرئيسية التي تمخضت عنها وهي:

- إن الشق الاقتصادي لإعلان برشلونة عام 1995 يدعو ويحفز الدول العربية الموقعة على تلك الاتفاقيات على الإسراع في تنفيذ وإجراء التصحيح الاقتصادي بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية، وخلق المناخ المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحرير التجارة بين دول المنطقة، والعمل على خلق المناخ الإداري والتنظيمي اللازم لتشجيع وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص.

- من أجل تعظيم الاستفادة ومن أجل الحصول على نتائج أعمق وأفضل من اتفاقيات الشراكة المبرمة فإنه لا بد من تصعيد التعاون والتنسيق العربي سواء على المستوى الإقليمي أو الشامل، كإقامة منطقة التجارة العربية الحرة. كما يجب النظر إلى اتفاقيات الشراكة تلك على أنها بداية حقيقية لعملية تحرير التجارة بين البلدان العربية أولاً وآلية عمل لإرساء وتنظيم عملية تحرير التجارة مع الشريك الأوروبي بحيث يحدث التنسيق بين البعدين العربي والأوروبي.

- من أجل تقليل الآثار السلبية لعملية تحرير التجارة مع الشريك الأوروبي الناشئة عن ظاهرة الانحراف التجاري، فإن التوجه لإزالة الرسوم الجمركية بين الدول العربية أولاً سوف يسهل نقل البضائع والخدمات في ما بينها، ويحد من استيراد البضائع المماثلة من دول الاتحاد الأوروبي. كذلك فإن إزالة الرسوم الجمركية بين البلدان العربية أولاً سوف تساعد في منع حدوث ظاهرة المركز والأطراف التي من المتوقع ظهورها بقيام منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، بحيث تصبح دول الاتحاد الأوروبي هي المركز وتصبح البلدان العربية هي الأطراف.

- ضرورة الاستفادة القصوى من المساعدات المالية والتقنية (الفنية) المصاحبة للاتفاقيات، خصوصاً ما يتعلق منها بالاستفادة في مجال تطوير الموارد البشرية وبناء الكوادر العربية، من العامل الفني إلى المسوق إلى الإداري العربي. وتجدر الإشارة في هذا المجال، إلى أهمية تحسين القدرات التفاوضية والتحليلية للمفاوض العربي، حيث أن توفر هذا العنصر هو محفز قوي لضمان الالتزام بالاتفاقيات المبرمة من ناحية ولضمان الإسراع في التنفيذ من جهة أخرى.

- أشارت المناقشات إلى أنه قد يكون من المناسب خلال المرحلة الانتقالية المقبلة، تركيز التعاون مع الشريك الأوروبي في مجالات محددة مثل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والدعم المالي والتقني لتكملة إنشاء وتحسين البنى التحتية وخصوصاً شبكة الطرق والمواصلات وأماكن التخزين، وتحسين جودة الخدمات المساندة مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات والموانئ والكهرباء، حيث يمكن للمستثمر الأجنبي (الأوروبي) أن يساهم في رفع إنتاجية تلك القطاعات عن طريق توفير أحدث التقنيات ورفع جودة خدماتها.